مجتمع

تايلاند: 61 وفاة بسبب الحرارة منذ بداية العام

توفي 61 شخصاً منذ بداية العام بسبب الحرارة الشديدة التي تجتاح تايلاند منذ أسابيع، كما أعلنت وزارة الصحة. ولمدة أسبوع تقريباً في إبريل/ نيسان الماضي، أصدرت السلطات في بانكوك تحذيرات يومية مع تجاوز «درجة الحرارة المحسوسة» 52 مئوية. وأفادت في بيان بوفاة 61 شخصاً نتيجة ضربات الشمس في جميع أنحاء البلاد منذ بداية 2024، مقارنة بـ 37 حالة وفاة خلال عام 2023. وقالت الوزارة إن شمال شرق تايلاند، ومعظمه أراض زراعية، شهد العدد الأكبر من الوفيات. ويحذر العلماء بانتظام من تغير المناخ. (فرانس برس)

بنغلادش: مقتل 74 شخصاً جراء الصواعق منذ إبريل

أعلنت السلطات في بنغلادش أن 74 شخصاً لقوا مصرعهم منذ إبريل/ نيسان الماضي جراء الصواعق المتواصلة في البلاد. ونقلت صحيفة «داكا تريبيون» عن سلطات البلاد قولها إن 31 شخصاً لقوا حتفهم جراء الصواعق في إبريل، فيما لقي 43 شخصاً مصرعهم في الأيام الأوائل من مايو/ أيار للسبب نفسه، ومن بين إجمالي القتلى 35 مزارعاً، بحسب المصدر. كما ذكرت السلطات أن 11 شخصاً لقوا حتفهم نتيجة الصواعق في يوم واحد خلال شهر مايو/ أيار الجاري، فيما دعت المواطنين إلى توخي الحذر وحماية أنفسهم قدر المستطاع. (الأناضول)

اجتياح رفح... زيادة أعداد المهجّرين

في ظلّ اجتياح رفح الذي بدأته قوات الاحتلال الإسرائيلي في السادس من مايو/ أيار الجاري، كشفت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا)، أنّ عدد النازحين الذين هجّرتهم إسرائيل من المدينة ارتفع إلى نحو 110 آلاف فلسطيني، وذلك في خلال أربعة أيام فقط. وكانت إسرائيل قد أعلنت، يوم الثلاثاء الماضي، اجتياح الجانب الفلسطيني من معبر رفح البري بين قطاع غزة ومصر، في إطار ما تزعم أنّها «عملية محدودة النطاق» تتواصل في رفح الواقعة أقصى جنوبي القطاع منذ الاثنين، علماً أنّها شملت توغّلات برية وغارات جوية. وأوضحت وكالة أونروا، في تدوينة نشرتها على منصة إكس، أنّ نزوح الفلسطينيين القسري في قطاع غزة مستمرّ، في ظلّ عدم توفّر أيّ منطقة آمنة في القطاع المحاصر والمستهدف بحرب إسرائيلية مدمّرة منذ السابع من أكتوبر/ تشرين الأول 2023. وشدّدت الوكالة على أنّ الأمل الوحيد لوقف مأساة الفلسطينيين هو من خلال «الوقف العاجل لإطلاق النار». ويرتفع عدد الفلسطينيين الذين تمضي آلة الحرب الإسرائيلية في تهجيرهم من رفح بطريقة متسارعة جداً، إذ إنّه قبل أقلّ من 24 ساعة كانت وكالة أونروا قد قدّرت عدد النازحين من رفح بنحو 80 ألف فلسطيني منذ بدء القوات العسكرية عمليتها البرية. وفي هذا الإطار، قال مدير مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا)، جورجيوس بتروبولوس، إنّ «نحو 30 ألف شخص ينزحون من المدينة في كلّ يوم».

(الأناضول، العربي الجديد)

من تهجير إلى آخر (أشرف ابو عمرة/ الأناضول)

روسيا: مضايقات أمنية ضد مغتربين طاجيك

موسكو ـ **رامي القليوبي**

«بسم الله». هذا ما يقوله سائق سيارة الأجرة الطاجيكي الأصل سبحان علي قبل أن ينقل راكباً في العاصمة الروسية موسكو التي تعتمد قطاعاتها الخدماتية منذ سنوات على العمالة الوافدة من جمهوريات سوفييتية سابقة في آسيا الوسطى. ورغم ما يُشاع عن تعرّض الطاجيك لمضايقات بأساليب مختلفة بعد الهجوم الإرهابي الذي استهدف قاعة «كروكوس سيتي هول» للعروض على أطراف موسكو، والذي نفذه مسلحون متحدرون من طاجكستان، لا يشكو سبحان، وهو في نهاية العقد الرابع من العمر، ويُقيم في موسكو منذ سنوات، من أي تمييز. يقول سبحان لـ«العربي الجديد»: «أتعامل مع الركاب باحترام حين أنقلهم في سيارتي، وألتزم بالكامل بقواعد المرور والقوانين المطبقة في روسيا، وأتمنى شخصياً أن تسنح لي فرصة شراء منزل في موسكو ومواصلة حياتي فيها مع زوجتي وأبنائي الثلاثة الذين أطلقت أسماء إسلامية عليهم، ولا يتعرضون لأي مضايقات في المدارس». لكن ذلك لا يمنع سبحان من تجنب السفر إلى طاجكستان في المرحلة الراهنة بسبب ما يجري تداوله حول خضوع مواطني طاجكستان لمراجعات أمنية معقدة على المنافذ الحدودية الروسية، وهو يأمل في أن تعود الأوضاع إلى طبيعتها قريباً. وفي الفترة الأخيرة، انتشرت أنباء عن تعرّض طاجيك وافدين لتضييق، بينها تكدّس نحو 180 سيارة تحمل لوحات أرقام طاجيكية على الحدود، وبقاء نحو ألف طاجيكي عالقين في مطارات روسية بسبب المراجعات. ويعتبر رئيس النادي الأوراسي للتحليل في موسكو، نيكيتا ميندكوفيتش، أن الإجراءات التي اتخذتها موسكو أخيراً في حق المغتربين الطاجيك مؤقتة وتتعلق مباشرة بهجوم «كروكوس». ويقرّ بأن الأزمة الديمغرافية تمنع استغناء روسيا عن العمالة الوافدة.

ويقول لـ«العربي الجديد»: «الإجراءات المتخذة في حق الطاجيك مؤقتة، بعدما أصبحت روسيا، على غرار تركيا، تجري مراجعات إضافية للوافدين من طاجكستان. ويزعج ذلك سلطات هذا البلد التي تعاني من تردي أوضاعها الاقتصادية، ما يدفع أبناءها إلى التوجه إلى روسيا بحثاً عن الرزق، لكن هذه الإجراءات ضرورية بالنسبة إلى السلطات الروسية». ويقلل ميندكوفيتش من مقولة إن هجوم «كروكوس» قد يُفاقم ظاهرة رهاب الأجانب في روسيا، «فقبل 15 عاماً كان الروس يخشون أن يحلّ الأجانب بدلاً من السكان المحليين في بلدهم، لكنهم يتفهمون اليوم ضرورة استقدام أيد عاملة باعتبار أن العديد من الذكور الروس يذهبون للمشاركة في الأعمال القتالية في دونباس شرقي أوكرانيا، كما يدركون حجم تأثيرات الأزمة الديمغرافية المستمرة منذ تسعينيات القرن الماضي». وعموماً تتكرر بعد كل حادثة كبيرة يتورط بها مغتربون، مطالبة الروس بفرض تأشيرات دخول مسبقة على الوافدين من آسيا الوسطى، لكن ميندكوفيتش يشكك في واقعية تنفيذ هذا الأمر «فروسيا ترتبط بشراكة اقتصادية مستمرة منذ عقود مع جمهوريات آسيا الوسطى». مع ذلك، لا يستبعد احتمال تشديد بعض الإجراءات في حق المغتربين على أساس دائم، بينها التأكد من حقيقة اجتيازهم امتحانات اللغة الروسية اللازمة لاستخراج سمات الإقامة.

وحالياً، يجب أن يجتاز الأجانب الذين يرغبون في الحصول على تصاريح عمل أو تصاريح إقامة في روسيا، امتحانات اللغة الروسية لغير الناطقين بها وتاريخ روسيا وأسس قوانينها. وحتى الفترة الأخيرة كان يُسمح بأن تنظم مؤسسات تجارية متعاقدة مع جامعات هذه الاختبارات، ثم فسخت وزارة التعليم والعلوم الروسية هذه العقود، ومنعت نهاية إبريل/ نيسان الماضي مراكز عون المغتربين من تنظيم اختبارات اللغة الروسية.

ومع امتداد أزمة المغتربين الطاجيك فترة طويلة، وتزايد المخاوف من أن تؤثر سلباً على العلاقات بين البلدين، ناقش الرئيس فلاديمير بوتين، في اتصال هاتفي أجراه مع نظيره الطاجيكي إمام علي رحمون، وضع المغتربين الطاجيك بعد هجوم «كروكوس». وإثر حوادث التضييق على المواطنين الطاجيك في روسيا، استدعت وزارة الخارجية الطاجيكية السفير الروسي في دوشنبه، سيميون غريغورييف، وسلمته مذكرة احتجاج، فيما أعلنت وزارة الخارجية الروسية في إبريل/ نيسان الماضي، أن «إجراءات الأمن المشددة التي اتخذت على خلفية الهجوم الإرهابي في كروكوس سيتي هول يطبقه مسؤولو جهاز الجوازات بصرف النظر عن جنسية من يعبرون للحدود».

ترحيل 403 أجانب

قضت محاكم في موسكو بترحيل 403 أجانب بعد أيام من هجوم كروكوس، بحجة مخالفة قواعد الدخول إلى روسيا أو نظام الإقامة. وكشفت وسائل إعلام أنّ معظم قرارات الترحيل صدرت في حقّ ذكور من مواطني طاجكستان وأوزبكستان، ثم آخرين من قرغيزستان وأرمينيا وأذربيجان ودول أخرى.

تحقيق

تتفاقم معاناة المتواجدين في مدينة رفح، بعد خروج مستشفى أبو يوسف النجار عن الخدمة جراء العملية العسكرية الإسرائيلية، ما يهدد المرضى والجرحى الذين كانوا يتوافدون إليه بالموت

رفح بلا مستشفى

الموت يهدّد المقيمين بسبب غياب الرعاية الصحية

غزة ـ **امجد ياغي**

تعطّل عمل المستشفى الحكومي المركزي الوحيد في مدينة رفح جنوبي القطاع إثر القصف العنيف الذي طاول المنطقة المحاذية له في حي الجنينة في منطقة بلوك 13، وأصبحت المدينة الأكثر اكتظاظاً في الوقت الحالي من دون مستشفى مركزي رسمي. ويعدّ مستشفى أبو يوسف النجار آخر المستشفيات في القطاع التي خرجت عن الخدمة على الرغم من أنه يتسع لـ 70 سريراً فقط، ويساهم في علاج النازحين والمرضى في محافظة رفح. ومع نزوح أعداد منهم إلى منطقة المواصي وبقاء الغالبية في المدينة، باتت حياتهم مهددة بالخطر في ظل استمرار سقوط الحرجى الذين كانوا يتوافدون إليه لتلقي العلاج.

عمل مستشفى أبو يوسف النجار وسط حالة طوارئ لم يعشها طوال 24 عاماً من تأسيسه في محافظة رفح. ويعدّ أصغر المستشفيات المركزية في قطاع غزة، وكان أقرب إلى مركز صحي كبير، إلا أنه يستقبل ما يفوق طاقته بكثير مؤخراً. وقبل السادس من مايو/ أيار الجاري، كان المستشفى يعمل على مدار الأسبوع في أربع غرف عمليات، ويجري ما بين 15 إلى 50 عملية جراحية يومياً، بالتعاون مع طواقم طبية جراحية من منظمات دولية، ومتخصصين كانوا يعملون في مستشفيات المنطقة الشمالية في القطاع، وقد نزحوا منها بعد احتلالها من قبل إسرائيل وتهجير الناس منها قسرياً وتحويلها إلى منطقة قتال محاصرة من جميع الجهات.

تطوّر المستشفى ليقدم خدماته لكل مدينة رفح بسبب الانتهاكات الإسرائيلية المتواصلة، وخصوصاً بعد الانتفاضة الثانية عام 2000. وقبل ذلك، كان عيادة تقدم الرعاية الصحية الأولية، ثم تحوّل إلى مستشفى طوارئ بسعة 36 سريراً وغرفتي عمليات خلال فترة حكم السلطة الفلسطينية لقطاع غزة قبل عام 2007. وفي ذلك العام، افتتح المبنى الجديد المكون من ثلاثة طوابق ليضم أقساماً جديدة، ووصلت سعته إلى نحو 65 سريراً، ثم توسع خلال العدوان الحالي ليسع 72 سريراً، من ضمنها أربعة أسرة في قسم العناية المركزة. لكن الطواقم الطبية تؤكد أنه قبل خروجه عن الخدمة، وصل عدد الأسرة في داخله إلى قرابة 100، وكان عدد العاملين فيه قبل العدوان يصل إلى قرابة 315، ووصل قبل خروجه عن الخدمة لأكثر من 500، كان بعضهم يعمل في مستشفيات استُهدفت وخرجت عن الخدمة، واضطروا إلى النزوح والعمل في رفح.

وبقي طاقم بسيط في المستشفى للعناية بعدد من الجرحى الذين يصعب تنقلهم، ومنهم يحتاجون إلى أجهزة التنفس الاصطناعي فيما يتواجد آخرون في قسم العناية المركزة، على أمل أن تتحسن حالتهم الصحية وعدم اقتحام المستشفى وتكرار حدوث سيناريو مستشفيات أخرى في جنوب القطاع والمنطقة الشمالية المحاصرة. أحد المتواجدين داخل المستشفى وهو الممرض حسن قشطة من سكان مدينة رفح، يتحدث عن انقطاع كل الامدادات الطبية، مُحذراً من خطورة توقف المستشفى في أي وقت جراء نفاد الوقود، ما اضطرهم لتقليص العمل في المستشفى وتحديد تشغيل المولدات بحسب الأقسام والحاجة. ويقول لـ «العربي الجديد»: «ترك الأطباء طعاماً قليلاً لنا مع زجاجات مياه كان عدد كبير من الممرضين والأطباء قد استعدوا للبقاء، لكن بعض الإداريين لا يرغبون في التضحية بالطواقم الطبية، كما أن هناك نازحين يحتاجون إليهم في مناطق أخرى. بالتالي بقي عدد قليل». يضيف: «القصف يقترب منا بشكل كبير. ليلة الخميس، كانت أصوات القصف مرعبة وقصفت العديد من المنازل القريبة. نخشى دخولهم المفاجئ إلى المستشفى، كما يعاني بعض المرضى من مضاعفات، عدا عن التوتر والخوف بسبب اقتراب جيش الاحتلال من المنطقة. نحاول قدر الإمكان إمداد المرضى بالمعنويات، وهناك تحسن ضئيل لدى بعض الحالات».

نزح الطبيب المتخصص بجراحة المخ والأعصاب أحمد أبو حسنين، من مستشفى أبو يوسف النجار جراء التهديدات الإسرائيلية، وهو المستشفى الثالث الذي ينزح منه بعد مجمع الشفاء الطبي ومجمع ناصر الطبي، بهدف إيجاد مكان آمن إلى حد ما يتمكن من خلاله تقديم خدماته الطبية. ويشير إلى أن مستشفى أبو يوسف النجار كان صغيراً جداً، وكانت الغرف الطبية أصغر بكثير مما هي عليه في مجمع الشفاء الطبي ومجمع ناصر الطبي. ويقول لـ «العربي الجديد»: «مستشفى أبو يوسف النجار عبارة عن مركز صحي، ولا يمكن لأحد من خارج قطاع غزة اعتباره مستشفى. لكن خلال الأيام الأخيرة، كانت الطواقم الطبية تقوم بعمل أشبه بالمعجزات لإنقاذ المرضى. وعلى مدى أيام، لم يخرج عدد من الأطباء من غرف العمليات سوى لالتقاط أنفاسهم». يضيف: «أخشى ارتفاع أعداد الوفيات، لكن علمياً وواقعياً، فإن خروج مستشفى أبو يوسف النجار عن الخدمة سيؤدي إلى ارتفاع أعداد الوفيات، إذ إن رفح مدينة منكوبة. وبعض الحالات التي خرجت حية من غرف العمليات لا يمكن أن تصمد من دون رعاية طبية مكثفة. وها قد خرجنا من المستشفى من أجل محاولة إنقاذ عدد من الناس خارجه». المشكلة الكبرى بالنسبة للجرحى والمرضى النازحين إلى مدينة رفح، هي اعتمادهم على مستشفى أبو يوسف النجار والمراكز الصحية الموجودة فيها. وكانت وزارة الصحة في غزة قد أنشأت عدداً من النقاط الطبية التابعة لها، من أجل استيعاب الجرحى والنازحين المرضى.

لكن كنتيجة العملية العسكرية الإسرائيلية الأخيرة، نزح عدد من العاملين في تلك المراكز الصحية ومستشفى أبو يوسف النجار تاركين معظم الأدوات الطبية في المراكز، فيما أخذ بعضهم الأدوات الضرورية لمعالجة الجرحى. وفي منطقة المواصي وحتى حدود دير البلح، يوجد مركزان صحيان فقط.

إلى ذلك، يقول الجريح رمضان عبد النبي (37 عاماً) إنه أجبر على النزوح على عربة رافعاً ساقه المصابة، وكان يصرخ من شدة الألم، حتى وصل إلى منطقة المواصي وصدم بالاكتظاظ وعدم وجود أماكن للجلوس إلا داخل إحدى الخيام، حيث يشارك الفراش مع آخرين. يضيف في حديثه لـ «العربي الجديد»: «كنت أراجع الطبيب كل ثلاثة أيام لتنظيف الجرح. الأحظ أن ساقي التهبت نتيجة النزوح. نصحني الأطباء بعدم الحراك لكن ذلك مستحيل في ظروف كهذه، حتى عندما خضعت لعملية، انتظرت طويلاً وصول وفد طبي أردني تولى إجراء العملية ووضع سبيخ بلاتين في ساقي».

يتواجد المستشفى الكويتي التخصصي ومستشفى الهلال الإماراتي التخصصي للنساء والولادة في المنطقة الغربية لمدينة رفح، وكانا يسندان المستشفيات في جنوب القطاع، لكنهما باتا يستقبلان الجرحى بعد خروج المستشفى المركزي عن الخدمة.

نقل عدد من المرضى والمصابين الى المستشفى الكويتي، على أمل أن يتمكن الأطباء من نقل الجرحى إلى منطقة إنسانية في حال اقتحام مدينة رفح من الشرق حتى الغرب.

تجدر الإشارة إلى قيام ناشطين وجمعيات أهلية محلية بالضغط من أجل بناء مستشفى كبير لخدمة أكثر من 250 ألف نسمة يعيشون في مدينة ومخيم رفح، كون مستشفى أبو يوسف النجار لا يلبي حاجة الناس. وكانت العمليات الكبيرة تتم في المستشفى الأوروبي شرقي مدينة خانيونس، أو في مجمع ناصر الطبي. واستجابت قطر للمناشدات وأعلنت مؤسسات خيرية قطرية عن التبرع لتمويل المستشفى، لكن العدوان والحصار الإسرائيلي أوقفا المشروع بالكامل.

وكانت إسرائيل قد أعلنت، يوم الثلاثاء الماضي، اجتياح الجانب الفلسطيني من معبر رفح البري بين قطاع غزة ومصر، في إطار ما تزعم أنها «عملية محدودة النطاق» تتواصل في رفح الواقعة أقصى جنوبي القطاع منذ الاثنين، علماً أنها شملت توغلات برية وغارات جوية.

وفيما تمضي قوات الاحتلال في اجتياح رفح التي تؤوي أكثر من نصف فلسطينيي قطاع غزة نتيجة التهجير المستمر منذ السابع من أكتوبر الماضي، يحاول الفلسطينيون الذين ينزحون منها البحث عن أمان ما في خانيونس (جنوب) ودير البلح (وسط) اللتين تفتقران إلى الخدمات الأساسية اللازمة من أجل دعم المدنيين الذين يحتاجون إلى الغذاء والمأوى والرعاية الصحية، بحسب آخر بيانات الأمم المتحدة.

بات الجرحى ينقلون إلى المستشفى الكويتي (هاني الشاعر/ الأناضول)

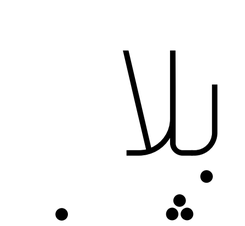

9
عدد المستشفيات العاملة جزئياً في غزة من أصل 34 بعد خروج مستشفى ابو يوسف النجار عن الخدمة.

المستوطنون يفرغون رام الله من تجمعات بدوية

تواجه التجمّعات البدوية ضغوطاً كبيرة واستفزازات من قبل المستوطنين والاحتلال الإسرائيلي، وسط مساعٍ لإفراغها

رام الله ـ **جهاد بركات**

لم تعد الزيارات العائلية آمنة بالنسبة للفلسطيني عيد أبو فرّاع، الذي يقطن في تجمع بدوي شرق رام الله وسط الضفة الغربية، إذ إن شرطة الاحتلال اقتحمت التجمع قبل أسابيع، بسبب زيارة عدد من الأصدقاء للاطمئنان على العائلات بعد الحصار الأخير واعتقال اثنين. مجرد زيارة أزعجت قوات الاحتلال، فالتجمع المشار إليه أعلاه، بالإضافة إلى آخر، هما الوحيدان المتبقيان شرق ما يسمى إسرائيلياً بشارع ألون الاستيطاني شرق رام الله، كما يؤكد المشرف العام لمنظمة البيدر للدفاع عن حقوق البدو في فلسطين حسن مليحات لـ «العربي الجديد»، فيما هُجّرت بقية التجمعات.

ويبدو أن المستوطنين وقوات الاحتلال عازمون على تهجير التجمعين، وهما تجمّع دار فرّاع وتجمع مغاير الدير. فمجرد ادعاء بلا أي دليل لمستوطنين بأن أحد أبناء عيد أبو فرّاع حرق أغشاباً في أرض تبعد عن مكان سكنه قرابة ثلاثة كيلومترات، كان سبباً في حصار قوات الاحتلال التجمع البدوي وتفتيشه والتحقيق مع سكانه، ولاحقاً اعتقال اثنين منه ومصادرة مركبتين وحاسوب محمول وموزع كهرباء للطاقة الشمسية وإضاءة تعمل بالطاقة الشمسية.

ما حصل مع أبو فرّاع يندرج في إطار فرض المزيد من الضغوط لتهجير سكان التجمع الذي تقطنه حالياً 17 عائلة عدد أفرادها نحو 150. الضغوط السابقة أدت إلى انتقال ثماني عائلات إلى مناطق أخرى مع الماشية، حيث يمكنهم رعي الأغنام. يشار إلى أن الأهالي يمنعون من الخروج للرعي، ما يعني ضرب البنية الاقتصادية بشكل كامل للبدو. يقول أبو فرّاع لـ «العربي الجديد» إن حريقاً شبّ قبل أسابيع في أراضٍ لا يمكن له ولأبنائه الوصول للرعي فيها بسبب مضايقات المستوطنين. وبعدما أطفأ الحريق، بدأوا بالإشارة هرعوا إلى التجمع وبدأوا بالإشارة إلى أحد أبنائه، مدعين أنه تولّى إشعال الحريق، ووصل إلى المكان بمركبة بيضاء من نوع سوبارو. لكن الحقيقة أن تلك المركبة التي تحدثوا عنها كانت مع ابنه الآخر الذي كان قد خرج للعمل عند الساعة السادسة والنصف صباحاً، ومرت من أمام الأبراج العسكرية القريبة من التجمع، أي أن كاميرات المراقبة وثقت خروجه.

لاحقاً، عادت قوة تعدادها 60 جندياً برفقة اثنين من المستوطنين، وجرت محاصرة التجمع وتفتيش المنازل. وطلب جيش الاحتلال من أبو فرّاع اصطحاب ابنه الآخر والمركبة البيضاء إلى مقربة من قرية المغير شمال شرق رام الله، على أن يكون في إمكانه استعادة المقتنيات التي صودرت، لتُصادر المركبة هناك ويُحتجز لساعتين، ثم جرى تقييد ابنيه وتعصيب أعينهما واعتقالهما.

في وقت لاحق، حين عاد أبو فرّاع إلى التجمع وجد أن جيش الاحتلال اقتحمه مرة أخرى وأجرى تحقيقاً ميدانياً مع سكانه. لكن هذه المرة، تولى المستوطنون التحقيق، ثم صادروا مركبة أخرى وأخذوها إلى معسكر للجيش قرب التجمع. ومساء، قاد مستوطن تلك المركبة وأخذها إلى مكان غير معروف. ويقول عيد إن ما جرى جزء من سلسلة مضايقات تهدف إلى إخراجهم من التجمع الذي يقع على أراضي بلدة رمون شرق رام الله بأي طريقة، وقد تعرض التجمع بداية العدوان على غزة لهجوم عنيف، ثم باتت المضايقات تركز على منع الرعي، عدا عن الاستفزازات لافتعال المشاكل ثم استدعاء شرطة الاحتلال. وفي كل مرة، كان يقول جيش الاحتلال لسكان التجمع إنه طالما لم يقم المستوطنون بتخريب الأسلاك الشائكة المحيطة بهم، فلا مشكلة في وجودهم.

منذ السابع من أكتوبر/ تشرين الأول من العام الماضي، يقول أبو فرّاع إن حياته وسكان التجمع أصبحت ذلاً. ارتفعت الأعشاب عن الأرض في أماكن قريبة، لكنهم لا يستطيعون إطعامها للأغنام. في المقابل، يقوم المستوطنون بالرعي في مساحات واسعة، وحتى إنه يسمح لهم بالرعي على أبواب منازل البدو الفلسطينيين. يستأجر أبو فرّاع أرضاً لزراعتها بالحبوب من أجل الماشية، لكن المستوطنين أصبحوا مؤخراً يقولون إن هذه المزروعات منحها الله لهم، فيما ترد شرطة الاحتلال أنه طالما لا يملك أبو فرّاع أوراقاً ملكية بالأرض، فلا تستطيع منع المستوطنين من الوصول إليها.

المضايقات مصدرها أربع بؤر استيطانية. وفي كل بؤرة ما بين 10 إلى 15 مستوطناً، لكنهم جميعاً يرتبطون بمجموعات على تطبيقات المراسلة الفورية، ويمكنهم جمع بعضهم بسرعة كبيرة في أي هجوم. ويقول أبو فرّاع إن مسؤول هذه التجمعات مستوطن اسمه نيريا بن بازي (أحد المستوطنين الذين فرضت الولايات المتحدة عقوبات بحقهم)، وقد ادعى الاحتلال أنه أبعده عن الضفة الغربية لثلاثة أشهر، لكن كل تلك الإجراءات كاذبة بالنسبة إليه، فقد زاره عضو كنيست في إحدى البؤر الاستيطانية خلال هذه الفترة.

ساءت أوضاع التجمع الاقتصادية بسبب اضطرارهم لشراء أعلاف باهظة الثمن للمواشي، وتوقف العديد من الرجال عن العمل بسبب مناوبات الحراسة للتجمع خصوصاً ليلاً، وتوقف العديد من أطفال التجمع عن التعليم بسبب تهجير تجمعات كانت تضم مدارس يرتادها الأطفال، ولم يبق أمام الطلاب إلا مدارس القرى المجاورة.

في أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، خرج معظم سكان التجمعات البدوية القريبة، أي أن تلك الممتدة على طريق المعرجات التي تصل بين شرق رام الله ومدينة أريحا شرق الضفة الغربية أصبحت فارغة، باستثناء تجمع دار أبو فرّاع في بداية الطريق، وتجمع المليحات في آخره لكن في أراضي أريحا. وحتى التجمعات على امتداد سفوح شرق رام الله، هجر معظمها. بيوت وحظائر التجمعات التي هجّرت أصبحت مليئة بالمستوطنين. ويقول عبد الحفيظ أبو فرّاع وهو أحد أقارب عيد، إن منزله وحظائره أصبحت ملكاً للمستوطنين. وكان الأخير يقطن تجمع المعرجات الوسطى مع 30 عائلة، في ما يعرف بدار الصيف، أي المنطقة التي يمكث فيها البدو صيفاً وذلك في بداية أكتوبر/ تشرين الأول الماضي. أما تجمع المعرجات الوسطى الذي يقطنونه شتاء، فلم يكن في داخله سوى عشر عائلات اضطرت للخروج بفعل اعتداءات المستوطنين. عاش عبد الحفيظ أبو فرّاع شتاء صعباً. فالمنطقة التي هو فيها الآن لا تصلح للشتاء، وتصل إليها الأمطار بشكل يؤثر على المساكن البسيطة للبدو، والتي هي أصلاً بيوت غير مهيأة للشتاء.

ويؤكد المشرف على منظمة البيدر حسن مليحات أن الضغوط شديدة جداً على التجمعات البدوية شرق رام الله، وأدت إلى تهجير 12 منها عام 2023، ثلاثة قبل الحرب على غزة، وتسعة بعدها. وفي ظل تهجير 16 تجمعاً آخر في مناطق أخرى في الضفة الغربية عام 2023، معظمها بعد الحرب، بالإضافة إلى تجمعين في العام الجاري. إلا أن ما يحصل في شرق رام الله له خصوصية.

أحد التجمعات البدوية في الضفة الغربية (ماركوس يام/ Getty)

الجالية الجزائرية في غزة... مساعدات تردّ الروح

تعتمد الجالية الجزائرية في قطاع غزة على المساعدات المقدمة من الحكومة والشعب للبقاء على قيد الحياة في ظل العدوان، وهو ما يمنحها الأمل

الجزائر ـ **عثمان لحياني**

«لا أستطيع وصف شعوري لدى استلام طرد غذائي يحمل اسم الجزائر وعلمها. بل هو شعور بالفخر. المساعدات الجزائرية المقدمة إلينا ترفع من معنوياتنا. نعيش الألم والقهر مع أهل الشعب الفلسطيني في غزة»، يقول الجزائري سمير غياني الموجود في قطاع غزة منذ عام 2019. يضيف: «نشعر في تلك اللحظة، وعلى الرغم من الظرف العصيب لنا كجزائريين وفلسطينيين في أن، بأن الشعب الجزائري وبلدنا لم يتخليا عنا. الشعب الجزائري رفع رؤوسنا أمام أهلنا في غزة بتبرعاته السخية». ويؤكد أن وضع الجالية الجزائرية عموماً لا يختلف عن وضع الشعب الفلسطيني، بل هي في قلب المحنة الفلسطينية. ويقول لـ «العربي الجديد»: «نحن 14 فرداً في العائلة. ومنذ سبعة أشهر نزحنا إلى منطقة رفح، وقد تكفلت جمعية البركة الجزائرية بنا وقدمت لنا الخيام. نحصل على الخبز يومياً، بالإضافة إلى طرود غذائية بشكل أسبوعي. كما حصلنا على الفرش والأغطية وطرود صحية وحفاضات وحليب للرضع وملابس للأطفال ومساعدات نقدية».

ونظمت الجالية الجزائرية في غزة نفسها في مجموعات على مواقع التواصل الاجتماعي وتطبيقات لتسهيل عمليات التموين وتوزيع المساعدات وتحديد أماكن توزيعها وتحديد الاحتياجات. ويدير فريق من جمعيات «البركة» و«الأيادي البيضاء» جهود التنسيق والتخطيط اليومي لعمليات الإغاثة. ومؤخراً، أعلنت البركة عن إقامة مخيم إضافي للجالية الجزائرية في منطقة دير البلح إلى جوار مستشفى شهداء الأقصى، كما تخطط لإقامة المستشفى الميداني الجزائري في خانيونس.

ويشعر أفراد عائلة جزائرية أخرى في غزة تضم خمسة أفراد، هم الزوج عبد المطلب محمد المصري وهو من مواليد الجزائر وقد عاش فيها 25 عاماً، إذ كان والده مدرساً في الجزائر وتوفي ودفن في منطقة أولاد موسى (الضاحية الشرقية للعاصمة الجزائرية) وزوجته عبير وأربعة أطفال يحملون الجنسية الجزائرية، بالحنين إلى الجزائر بمجرد أن تصلهم الطرود والمساعدات الإغاثية من الجزائر. وتوضح عبير لـ «العربي الجديد»: «عشنا في الجزائر ثم غادرنا إلى غزة قبل عام. المساعدات تخفف عنا بعض الشيء في ظل الوضع الصعب الذي نعيشه. ساعدتني جمعية البركة على تأمين نظارة لابني بعدما انكسرت نظارته عندما حاولنا الهروب من القصف خلال النزوح. وطلبت منهم توفير الدواء لي كوني أعاني من أزمة صدرية وعندي التهاب حاد جداً في الرئتين». تنفذ الجمعيات الجزائرية، على غرار البركة، مشاريع وبرامج إغاثية لصالح الجالية الجزائرية منذ بدء العدوان الإسرائيلي. ويؤكد أفراد الجالية أن هذه الجهود تركت بصمة لدى الجميع. ففي بعض الأحيان، يقدم المحسنون والمتبرعون في الجزائر تبرعات ومبالغ مالية تسلّم إلى مكاتب الجمعيات الخيرية العاملة في غزة، خصوصاً البركة، لتقديمها للجالية الجزائرية والمهجرين في قطاع غزة. وحالما يتم ذبح العقائق، توزع اللحوم على النازحين من الجالية الجزائرية وغيرها، كما يتم توزيع وجبات يتم تجهيزها.

ويشرح عضو الفريق المسؤول في جمعية البركة في القطاع، وسام أبو يحيى، كيفية تنفيذ جهود الإغاثة الحالية الجزائرية ومصاعبها. ويقول لـ «العربي الجديد»: «منذ بداية العدوان، أطلقت الجمعية حملة الوعد المفعول بدعم وتمويل من الشعب الجزائري لصالح أبناء الجالية الجزائرية وكافة الشعب الفلسطيني في غزة، في محاولة لتخفيف آثار العدوان. ومع موجة النزوح من الشمال إلى غزة وخانيونس، أطلقنا مبادرة لتنظيم الاتصال بالجالية الجزائرية، وتمكنا من الوصول إلى 190 أسرة جزائرية تقيم في غزة، وقدمنا لهم المواد التموينية والفرش ومبالغ نقدية، وخصصنا لهم مكاناً لتسليمهم الخبز الطازج يومياً، بالإضافة إلى زكاة الفطر، وكانت تجربة أولى أن يقدم الجزائرية والمهجرين في قطاع غزة. وحالما شعب زكاته لصالح الشعب الفلسطيني». يضيف: «تعاهدنا مع إدارة الجمعية في الجزائر وشعبنا أن نعمل بالإمكانيات المحدودة، وانشأنا مخيم الأمير عبد القادر للجالية الجزائرية. ونشرف على 14 مخيما تم تسمية كل منها باسم شهيد من شهداء الجزائر، تيمنا بالثورة الجزائرية. كما أنه لدينا خبز ومطبخ ينتج 40 ألف رغيف توزع على الجالية وكافة النازحين». وعلى الرغم من كل هذه الجهود، يأمل عدد من أفراد الجالية أن يتمكنوا من الخروج من غزة ولو مؤقتاً وأن تضع الحرب أوزارها، وتجدد مناشدة الحكومة الجزائرية لفعل ذلك، خصوصاً أن عملية الإجلاء تعترضها صعوبات كبيرة. وتؤكد الجزائرية تماضر مناد الطيب عزيز (39 عاماً)، التي تقيم في غزة منذ عام 2001، أن الجالية الجزائرية ككل سكان القطاع عاشت ظروفاً صعبة بسبب النزوح والعدوان، وهو ما جعلها تعتمد بشكل أساسي على «المساعدات التي توفرها جمعية البركة والجمعيات الإغاثية الأخرى.

المساعدات تخفف عن الجالية الجزائرية في غزة معاناتها

يأمل عدد من أفراد الجالية أن يتمكنوا من الخروج من غزة

الشعب الجزائري داعم للفلسطينيين وقضيتهم (إلك بنسالم/ Getty)

حمام بقنينة مياه (ياسر قديح/ الأناضول)

تحت أشعة الشمس (مجدي فتحي/ Getty)

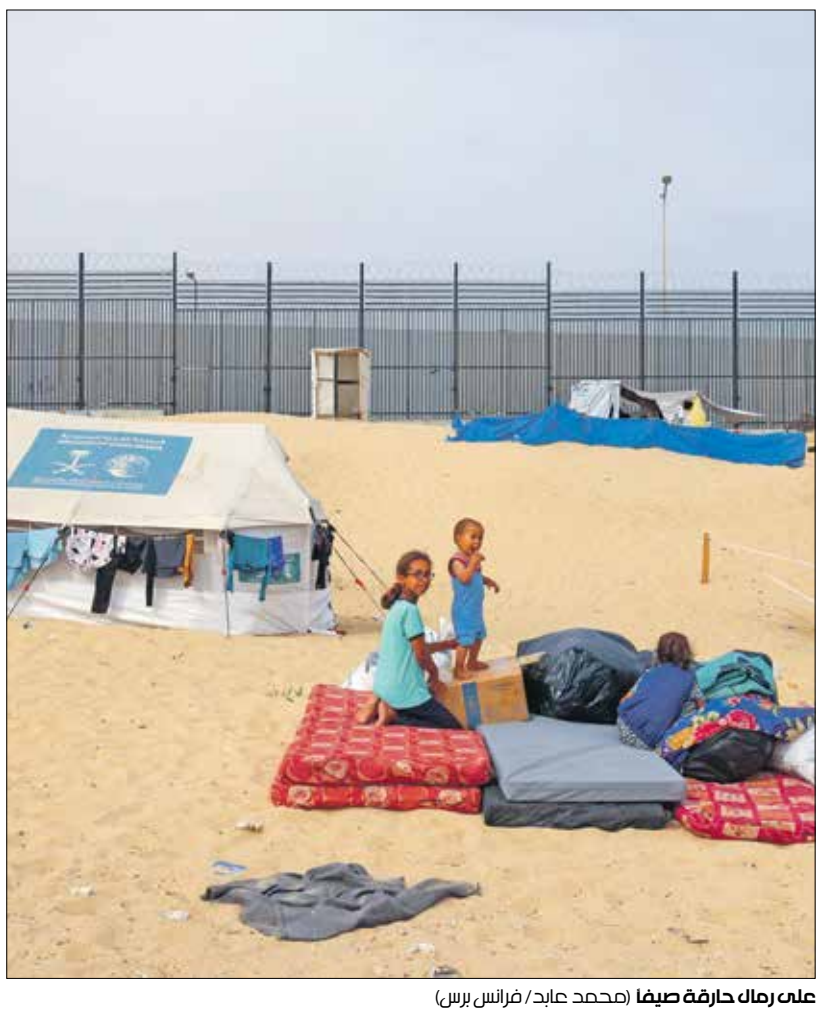

على رمال حارقة صيفا (محمد عابد/ فرانس برس)

الحرّ بعد البرد

ماذا سيتحمل فلسطينيو غزة أكثر؟

بعد البرد القارس تأتي الحرارة العالية لتزيد المخاطر على فلسطينيي غزة وأجسامهم التي باتت في حالة ضعف كامل بعد أشهر من الحرب المتواصلة عليهم بمختلف أنواع الأسلحة الفتاكة. وتزيد الحرارة العالية تهديد حياة الغزيين الذين عانوا في الأشهر الأخيرة من إصابات الحرب، والأمراض والأوبئة، ومن العيش في العراء بعد النزوح من المناطق والمنازل المدمرة، والجوع، وفقدان المياه. فعلياً لا يملك الغزيون لمواجهة تهديدات الحرارة المرتفعة إلا الإكثار من شرب المياه، ومحاولة تهوية خيامهم، وإبعاد الأطفال عن أشعة الشمس، خصوصاً خلال فترة الذروة.

وتشرح منظمة الصحة العالمية أن «خيام النازحين البلاستيكية التي نُصبت في مساحات مفتوحة بغزة لا تقي إلا قليلاً من أشعة الشمس المسلّطة مباشرة عليها. وفي حال عانى شخص من مشكلات في القلب وتعرّض لدرجات حرارة عالية جداً، يزداد احتمال إصابته بنوبة قلبية». وتحذر أيضاً من «انتشار الأمراض المعدية وتفاقمها وسط الطقس الحارّ، في حين هناك نقص في المياه النظيفة، وانهيار كامل لنظام الرعاية الصحية». ويسأل المفوض العام لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا)، فيليب لازاريني: «ماذا سيتحمل فلسطينيو غزة أكثر؟»، مضيفاً: «بعد الموت والجوع والمرض والنزوح يأتي العيش في خيام تشبه الدفيئات الزراعية تحت حرارة حارقة».

(العربي الجديد)

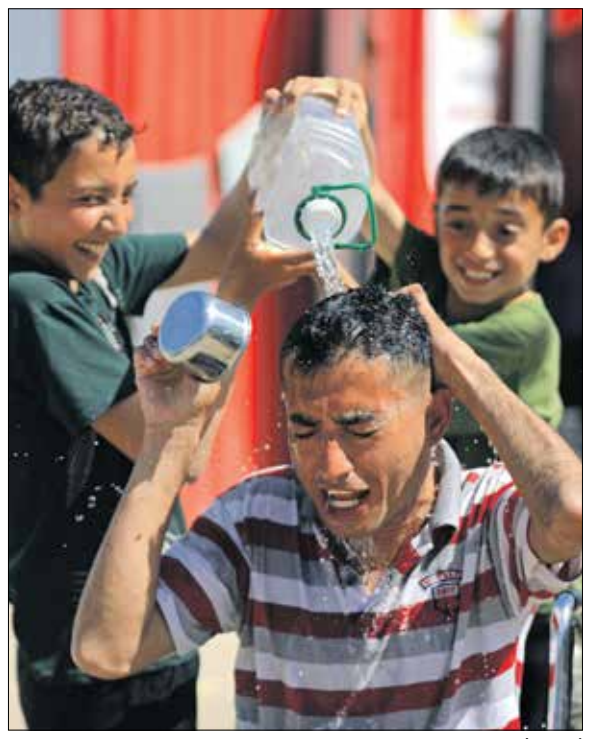

ثمن الشراسة الإسرائيلية (ياسر قديح/ الأناضول)

مستنقع الإجرام (مجدي فتحي/ Getty)

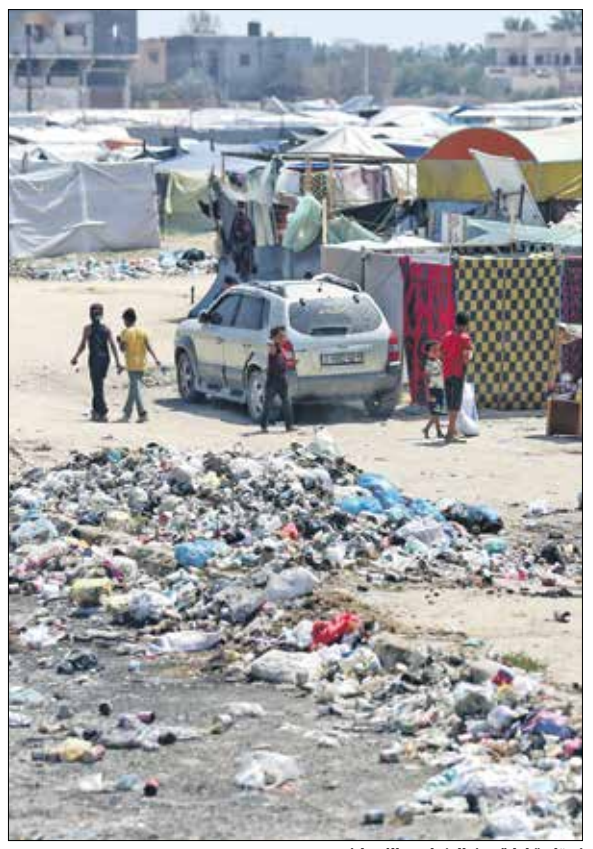

أمتار قليلة بين الخيام والأمراض (مجدي فتحي/ Getty)

تبقى مياه البحر (محمد عابد/ فرانس برس)